سلوك الجادّة وأثره في علل الحديث

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠١/١١/٢٩ تاريخ قبــوله للنشر ٢٠٠٢/٤/٧

ياسر أحمد الشمالي*

Abstract

This is a study of the science of criticism and Hadith causes in which I have death with a term used by narrators to show some kind of mistakes in which some narrators, trustworthy and weak fall victim when they cite chain of authorities. Critic's failure to discover this type of mistakes leads to being mislead by the appearance of the chain of transmitters of Hadith and then correcting the narration of that chain of Hadith transmitter and the effects incumbent thereupon.

This study came to clarify this type of mistakes for the Learners and to demonstrate the efforts of our scholars in serving the Sunna and tracing the mistakes of trustworthy and weak narrators.

This study accurately discussed the definition of this term and synonyms of the word and the critics using it. It has also manifested the reasons why narrators commit such mistake and then the features of such mistakes as well as the Jaddah behavior towards other terms, namely, Mazeed Mutasel Al Asaneed, Al Tajweed, Al Inqita', Nasaq Al Ruwat and Al Edrag.

ملخّص

هذه دراسة في علم النقد وعلل الحديث، تعرضت لمصطلح يستعمله المحدثون للدلالة على نوع من الأخطاء يقع فيها بعض الرواة- الثقات والضعفاء عند سياقهم للأسانيد، وإن عدم اكتشاف الناقد لهذا النوع من الأخطاء يؤدي للاغترار بظاهر السند ومن ثَمّ تصحيح الرواية بذلك السند وما يترتب على ذلك من آثار، فجاءت هذه الدراسة لتجلية هذا النوع من الأخطاء للدارسين ولبيان جهود علمائنا في خدمة السنة وتعقب أخطاء الرواة الثقات منهم والضعفاء.

وتناولت هذه الدراسة تعريف هذا المصطلح بدقة، وبيان مرادفات اللفظ، ومن يستعمله من النقاد، وكذلك بيّنت أسباب وقوع الرواة في هذا الخطأ، ثُمّ مظاهر هذا الخطأ، وكذلك علاقة سلوك الجادة ببعض المصطلحات الأخرى وهي: المزيد في متصل الأسانيد، التجويد، الانقطاع، نسق الرواة، الإدراج.

وهدف الباحث من هذه الدراسة تجلية قرينة من قرائن الترجيح في علم النقد من خلال دراسة موضوعية معززة بالأمثلة بعد استقراء كتب العلل ومظان وجود استعمالات هذا المصطلح، مع الاستعانة بخدمة الحاسب.

* أستاذ مشارك في الحديث وعلومه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي سلك بنا سُبل الرشاد، والصلاة والسلام سيّد المرسلين الذي جعله الله قدوة للعباد، فتركهم على الجادة وأنقذهم من الهاوية، أما بعد:

فإن سلوك الجادة نوع مشهور من الأخطاء التي يقع فيها الرواة، ويتعامل معه النقاد على أنه قرينة قوية تعينهم على اكتشاف الخطأ والترجيح ومن ثم معرفة الطريق الراجحة التي يُستدل بها على صحة الحديث أو ضعفه، وهو مصطلح علمي يستعمله نقّاد الحديث، فاقتضى الأمر دراسة عملية تبين الصيغ التي يستخدمها النقاد للتعبير عن هذا النوع من الأخطاء، ثم ما يتعلق بهذه الدراسة من مباحث تُجلّيه وتكشف غوامضه من خلال إعطاء فكرة متكاملة ودراسة موضوعية معززة بالأمثلة لمصطلح مهم يستخدمه نقاد الحديث ليكون عونا لطلبة العلم والمتخصصين في علم الحديث يسهّل عليهم فهم كثير من أحكام النقاد ووسائلهم في ذلك.

وقد وجدت أن التعليل بسلوك الجادة يكثر في كتب العلل، وغالبا دون التصريح بذلك إنما يُعلم ذلك ضمنا لمن يمارس هذا العلم ويتأمل في صنيع النقاد، وقد جعل الحاكم النيسابوري هذا النوع من الأخطاء من أجناس العلة العشرة التي أوردها في كتابه «معرفة علوم الحديث»[1]، وأرجو أن يكون هذا البحث لبنة صالحة في صرح علم النقد تضاف للجهود والدراسات السابقة في علم العلل، وتكون عونا لطلبة العلم في دراستهم للأحاديث من أجل منهج سليم في الحكم على الأحاديث، إذ إن الحكم بصحة الحديث متوقف على الخبرة في الروايات والرواة وعلم العلل ومعرفة منهج النقاد في ذلك.

وقد جعلت هذه الدراسة في المطالب الآتية:

١- تعريف سلوك الجادة.

٢- الصيغ التي يستخدمها النقاد للتعبير عن سلوك الجادة.

٣- اهتمام النقاد المتقدمين بالتعليل بسلوك الجادة.

٤- أسباب وقوع الرواة في سلوك الجادّة.

٥- مظاهر سلوك الجادة: السند المشهور، صيغة: «عن أبيه عن جده»، وصل المرسل، رفع الموقوف، الاسم المشهور، صيغة التحديث.

٦- ما ظاهره سلوك الجادة والصواب أنه صحيح.

٧- علاقة سلوك الجادة بالمصطلحات الأخرى: المزيد، المدرج، المنكر، المنقطع، نسق الرواة، التجويد.

المطلب الأول: تعريف سلوك الجادة.

لم أجد من تعرض لتعريفه، إنما يظهر أن النقاد الذين استخدموا هذا المصطلح اعتمدوا على ما استقر في أذهانهم من المعنى اللغوي للجادة.

الجادّة في اللغة : هي الطريق الظاهرة، وقد جاء في القرآن: (ومن الجبال جُدَد بيض) فاطر/٢٧، قال الراغب الأصفهاني: «جمع جُدّة، أي الطريق الظاهرة، من قولهم طريق مجدود أي مسلوك مقطوع، ومنه جادة الطريق»(٢).

ونقل صاحب اللسان عن الفراء قوله: الجدد: الخطط والطرق، تكون في الجبال خطط بيض وسود وحمر كالطرق، واحدها جُدّة.

ونقل عن الزجاج: كل طريق جُدّة وجادة.

ونقل عن الأزهري: وجادة الطريق سُمّيت جادة لأنها خُطة مستقيمة ملحوبة، وجمعها الجَواد(٣).

فيفهم من هذا أن الجادة هي الطريق الواضحة الظاهرة المسلوكة تكون معروفة للناس، وهكذا في الأسانيد التي تُروى بها الأحاديث هناك أسانيد مشهورة معروفة تكثر رواية الأحاديث بها لشهرة رواتها ولكونهم مكثرين من الرواية عمن رووا عنه، مثل إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر، وإسناد سُهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وإسناد الزهري عن سالم عن أبيه، وإسناد ثابت عن أنس، وإسناد أبي الزبير عن جابر، ونحو ذلك، فقد يروي مالك حديثا عن غير نافع لكن يسبق إلى لسان الراوي اسم نافع، بينما الطريق المحفوظة تكون خلاف ذلك، وهكذا إذا روى رجل عن ثابت عن أنس، والمحفوظ هو عن ثابت عن راو آخر، فيسبق إلى لسان

الراوي كلمة أنس لكثرة ما يروي ثابت عن أنس.

وهناك مظهر آخر من سلوك الجادة قد لا يُنتبه إليه -: وهو أن العادة أن الطريق تنتهي إلى الصحابي ويرفعه الصحابي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- لكن ليس بالضرورة أن يكون الحديث متصلا أو مرفوعا، لذلك قد يخطئ الراوي فيصل المرسل أو يرفع الموقوف، فلو كان مالك مثلا روى عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، وأتى أحد الرواة وقال: مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، يكون بهذا قد سلك الجادة لكثرة ما يروي نافع عن ابن عمر، وهكذا لو كان مالك روى عن نافع عن ابن عمر موقوفا، وأتى أحد الرواة فأخطأ ورفع الحديث فقال: مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- يكون بهذا قد سلك الجادة لكثرة ما يروي ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فمن ذلك ما أفاده الحافظ ابن حجر -ومن بعده السخاوي- في معرض حديثه على رواية سالم عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (من باع عبدا وله مال...)، وترجيح أن الصواب وقفها على عمر، حيث قال: «وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة، لأن العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي-رضي الله عنه- قيل بعده: عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»(٤).

واعتمادا على ما تقدم أخلص إلى تعريف «سلوك الجادّة» بما يأتي:

«العدول عن السياق المحفوظ إلى سياق آخر مشهور سهل الحفظ يسبق اللسان إليه، ويشترك السندان في راو أو أكثر».

ومعنى «العدول عن السياق المحفوظ»: خطأ الراوي في ذكر السند حيث يستبدل السياق المحفوظ الذي دلت القرائن على صحته بسياق آخر يكثر استعماله والرواية به، وهو يدل على وهم الثقة أو سوء حفظ الراوي.

وقولنا في التعريف: «ويشترك السندان في راو أو أكثر» لأن سلوك الجادة لا يكون إلا إذا كان في السند راو مُكثر له إسناد مشهور أو شيخ مشهور مثل مالك

عن نافع، فإذا كانت الرواية المحفوظة من طريق مالك عن الزهري، وقال أحد الرواة حدثنا مالك عن نافع.. يكون قد سلك الجادة، وهنا نلحظ أن السندين اشترك بهما الراوي المشهور وهو مالك، وبخلاف ذلك لا يكون سلوكا للجادة ولو كان خطأ، ويُفهم مما تقدم أن سلوك الجادة يعد شذوذا من الثقة أو خطأ من سيء الحفظ.

المطلب الثاني: الصيغ التي يستخدمها النقّاد للتعبير عن سلوك الجادّة.

يعبر النقاد عن ذلك بعدة صيغ مؤدّاها واحد واشتهر كل ناقد بصيغة معينة، وأسوق فيما يلي ما اطلعت عليه من تلك الصيغ وأظن أنها شاملة لاستعمالات النقاد:

أخذ طريق المجرّة: والمراد بذلك درب التبانة، لوضوحها وظهورها في السماء، سُمّيت بذلك لأنها تشبه طريق التبانة، استعمل هذه العبارة الإمام الشافعي، فقد علّق الإمام البيهقي على حديث ساقه بإسناده عن حيان بن عبيد الله، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «عند كل أذانين ركعتين..»، فقال: هذا علمي من الجنس الذي كان الشافعي -رحمه الله- يقول: «أخذ طريق المجرة»، فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه، توهم أن هذا الخبر هو أيضا عن أبيه.(٥).

وكذا استعملها الحاكم النيسابوري، فمن ذلك أن الحاكم ذكر الجنس التاسع من علل الحديث، وساق بإسناده عن المنذر الحزامي، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك..)

قال أبو عبد الله الحاكم: لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه، ثم ساق بإسناده عن أبي غسان مالك بن إسماعيل، قال: ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال ثنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- .. الحديث(٦).

قلت: وموضع الشاهد هو قوله: أخذ طريق المجرة، ويقصد بذلك أن المنذر بن عبد الله عدل عن الطريق المحفوظ وهو: عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن

الفضل.. الخ، إلى طريق مشهور سهل الحفظ يكثر استعماله وهو طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن بن عمر..

- **هذا الطريق أسهل عليه**: أكثر من استعماله ابن عدي في كتاب الكامل في الضعفاء منها: ج١/٢٠١، ج٢/٢٢٨، ج٣/٤١٨، ج٤/٧٠، ٧٨، ١٤٦، ٢٥٩، ج٥/١٨٢، ج٦/٢٢٩، ٢٨٦، ٣٥٩.

وأسوق مثالا مما تقدم الإشارة إليه، وهو ما ساقه ابن عدي في ترجمة أرطأة ابن منذر،عن أرطأة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة).

قال: والحديث الثاني عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر خطأ، إنما يرويه عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة،.. وهذا الطريق كان أسهل عليه - إذ قال عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، لأنه طريق واضح، وبهذا الإسناد أحاديث كثيرة -، من أن يقول: عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.[٧].

٣- **سلك الطريق السهل**: -وهو قريب من الاستعمال السابق-

استعمله الدار قطني: عند كلامه على رواية مسلم التي ساقها من طريق ثابت وعمرو بن مرّة، عن أبي بردة، عن الأغرّ المُزني، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (يا أيها الناس توبوا إلى الله فإني أتوب في اليوم مائة مرّة).

قال الدار قطني: وهما صحيحان، وإن كان أبو اسحق قال: عن أبي بردة، عن أبيه، وتابعه مغيرة بن أبي الحُرّ، عن سعيد، عن أبي بُردة، فأبو اسحق ربما دلّس، ومغيرة بن أبي الحر شيخ، وثابت وعمرو بن مرّة حافظان، وقد تابعهما رجلان آخران زياد بن المنذر وابن اسحق، ومغيرة بن أبي الحر وأبو اسحق سلكا به الطريق السهل[٨].

٤- **لزم الطريق**: أكثر من استعمال هذه الصيغة أبو حاتم الرازي، وقد أحصيت له في كتابه سبعة مواضع، وهي: ج١/٢٧، ١٠٧، ٢٠٣، ٣١٥، ج٢/١٠٩، ٢٤٩، ٢٦٧.

وأسوق إليك مثالا منها: فقد سُئل أبو حاتم عن حديث المبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه).

قال أبو حاتم: رواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيق، عن رجل، حدثه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسل، هذا أشبه وهو الصحيح، وذاك لزم الطريق(٩).

قلت: يعني أبو حاتم أن المبارك بدل أن يرويه عن ثابت عن حبيب.. إلخ قال: عن ثابت عن أنس، وهو طريق مشهور لزمه المبارك لسهولته وكثرة استعماله على سبيل الوهم.

٥- **سلك الجادة**: استعمله فيما أعلم النقاد المتأخرون، ولم أجد للسابقين مثالا على استعماله، وهو مرادف للصيغ الأخرى التي سبق ذكرها، وممن استعمله:

الزيلعي: في نصب الراية ج١/٥٨

ابن حجر العسقلاني: كما في مقدمة الفتح ج١/٣٥٣، وفي الفتح: ج٣/٢٦٩، ج٩/٣٨٤، ٦٣٢، ج١٠/١٤٦، ٣٦٤، ٤٤٤، ج١١/٩٩ ، وفي النكت على ابن الصلاح: ج٢/٦١٠، ٦١١، ٧١٤، ٧٢٦، ٧٤٨، ٨٧٤، وفي الإصابة: ج٦/٥٤٦، وفي الدراية: ج٢/١٨٤، ٢١٩، وفي التلخيص الحبير: ج١/٢٦٦.

السخاوي: كما فتح المغيث، ج١/٢١٢،

الزرقاني، في شرح الموطأ: ج٢/١٥٠، ٣/٤١٢

السيوطي، في تدريب الراوي: ج١/٢٦١،

الشيخ ناصر الدين الألباني، في إرواء الغليل: ج١/٧٧، حديث رقم ٣٨.

ونأخذ مثالا على ذلك، وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: حيث علّق على قول ابن عبد البر: «إن رواية عبد العزيز خطأ بيّن، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر، مارواه عن أبي صالح أصلا» قال الحافظ: نعم الذي

يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادة ، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه[١٠].

سلك الطريق المشهور: استعمله ابن رجب الحنبلي، قال: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور والحفاظ يخالفونه فإنه لا يكاد يُرتاب في وَهَمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا فيسلكه من لا يحفظ.»[١١].

سلك المحجّة السهلة: استعمله الخطيب البغدادي، في كتابه: الفصل للوصل في المدرج في النقل، ج١/٤٣٩-٤٤٠.

قلت: وعباراتهم -رحمهم الله- مؤداها واحد كما هو مفهوم من استعمالاتهم، فهي عبارات متنوعة لكن مقصودها واحد، أحببت بيانها للتعريف بها وبمن يستعملها في الغالب.

المطلب الثالث: اهتمام النقّاد المتقدمين بالتعليل بسلوك الجادة:

لقد انتبه نقاد الحديث في العصور المتقدمة للرواية إلى هذا النوع من الوهم، وهو دليل على يقظتهم وعدم اعتدادهم بظاهر السند، إنما ديدنهم الموازنة والمقارنة مع معرفتهم بمراتب الرواة والمحفوظ من الروايات، وقد كانوا كثيرا ما يطلقون الحكم بالنكارة على الخطأ الحاصل في السند أو المتن، ومن ذلك الخطأ الناشىء عن سلوك الراوي للجادة، فمن ذلك:

١- ما رواه ابن عدي بإسناده عن محمد بن زياد الأسدي، حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر،، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (لا يُغلق الرهن).

قال ابن عدي: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وإنما يروي مالك هذا الحديث في الموطأ عن الزهري عن سعيد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلا.[١٢].

قلت: يشير ابن عدي إلى أنّ رواية الأسدي خطأ، حيث سلك الطريق السهلة المخالفة لما هو محفوظ، فلذلك استنكره، وقد وجدت أن النقاد كثيرا ما يستنكرون

الطريق السهلة دون التصريح بكونها سلوكا للطريق السهلة، لكن يفهم هذا من صنيعهم، كما في المثال السابق.

٢- **نقل ابن رجب الحنبلي** أن مالكا روى عن صفوان بن سليم، عن عطاء ابن يسار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (أنا وكافل اليتيم في الجنة كهذه من هذه)[١٣].

وأن سفيان بن عيينة خالفه، فرواه عن صفوان بن سُليم، عن أنيسة أم سعيد، عن أبيها، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- الحديث[١٤].

قال ابن رجب: رجّح الحفاظ كأبي زُرعة وأبي حاتم قول ابن عيينة في هذا الإسناد على قول مالك. قال الحُميدي: قيل لسفيان: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك. قال سفيان: وما يدريه؟! أدرك صفوان؟ قالوا: لا، لكنه قال: «إن مالكا قال: عن صفوان عن عطاء بن يسار، وقال سفيان: عن أُنيسة عن أم سعيد بنت مرّة عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟!»

فقال سفيان: ما أحسن ما قال، لو قال لنا صفوان: عن عطاء بن يسار، كان أهون علينا من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد.[١٥].

٣- **روى حصين بن عبد الرحمن**، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديث رفع اليدين في الصلاة[١٦].

ورواه شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل ابن حجر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وسُئل عن ذلك أحمد بن حنبل، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع «شعبة عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل».[١٧].

قال ابن رجب: يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل عن أبيه، فإنه طريق مشهور.[١٨].

قلت: يتضح من الأمثلة السابقة أن النقاد قد تيقظوا مبكرا إلى أوهام الرواة

وعرفوا من أين تأتي المزالق، ومنها مزلق سلوك الجادة، بعد أن عُرفت الأسانيد المشهورة التي يمكن أن يألفها بعض الرواة حتى الثقات منهم كما في المثال الثاني، ورأينا كيف أن الإمام أحمد قد لحظ غرابة إسناد شعبة بالمقارنة مع إسناد حصين ابن عبد الرحمن الذي سلك فيه الجادة، وهو الطريق السهل الذي قد يقع فيه الراوي لسهولته وشهرته وسبقه إلى اللسان.

المطلب الرابع: أسباب وقوع الرواة في سلوك الجادة

بينت فيما سبق أن الثقة قد يقع في هذا النوع من الخطأ، ويُعرف هذا بالمقارنة بين الروايات ومعرفة مراتب الرواة مع القرائن المحتفّة والخبرة من الناقد، وهذا من صُلب اهتمام علماء النقد لأن خطأ الثقة يحتاج كشفه إلى الممارسة وسعة الاطلاع لخفاء ذلك على غير المتأهل،وبسبب أن هذا النوع من الخطأ غير مقصور على الثقة بل يكثر من غيره، وجدت أن من المفيد استعراض الأسباب الأخرى، وبعد الدراسة وجدت أن الوقوع في سلوك الجادة يأتي من الأسباب الآتية:

أولا: ضعف الراوي، بأن يوصف بسوء الحفظ وما أشبه ذلك من ألفاظ تدل على اختلال الضبط، ومن كان بهذه الصفة فإن من البدهي أن يكثر خطؤه، ومن هذه الأخطاء سلوك الجادة، ومثال ذلك: ما رواه عبد الله بن أبي بكر المقدّمي -وهو ضعيف[١٩]- عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (ساقي القوم آخرهم)[٢٠].

قال ابن عدي: وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو ثابت، عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-[٢١].

وقال في موضع آخر: وهذا الطريق كان أسهل عليه لأن ثابتا أبدا يروي عن أنس[٢٢].

وقد ذكر الحافظ ابن رجب أن طبقات الرواة عن ثابت البناني ثلاث، أولها الثقات، ثانيها الشيوخ، ثالثها الضعفاء، ثم نقل عن الإمام أحمد قوله: كان حماد ثبتا في حديث ثابت البناني وبعده سليمان بن المغيرة، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس، وكل شيء روّي عنه يقولون: ثابت عن أنس.

وقال الإمام أحمد: أهل المدينة إذا كان الحديث غلطا يقولون ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما..[٢٣].

قال ابن رجب تعليقا على ذلك: «ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي من ضعفاء أهل البصرة، فإنه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أُتي من جهة من روى عنه من هؤلاء، ذكر هذا المعنى ابن عدي وغيره، ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواية ثابت عن أنس، صار كل ضعيف وسيء الحفظ إذا روى حديثا عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإن رواه ثابت جعله عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-[٢٤].

قلت: ومعلوم أن هناك خلافا بين النقاد في قبول زيادة الثقة في السند، ومن صورها -التي ذكرها ابن رجب[٢٥]- أن يروي الحفاظ حديثا بإسناد واحد ثم يأتي راو ثقة وينفرد بإسناد آخر للحديث نفسه، والذي ذهب إليه المحققون ومنهم ابن رجب هو التفصيل، فإن كان المنفرد بالسند واسع الحديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري والثوري وشعبة والأعمش، ونحوهم، فمثل هؤلاء يقبل انفراد أحدهم وزيادته في السند أو في المتن، فأما إن كان المنفرد غير موصوف بذلك اعتبرت روايته شاذة غير محفوظة، ويستعان على ذلك بالقرائن المحتفة بالرواية.

قال ابن رجب: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا، فيسلكه من لا يحفظ»، ثم ضرب مثالا على ذلك، وهو:-

ما رواه حماد بن سلمة عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي، عن الحارث، أن رجلا قال: يا رسول الله إني أحب فلانا، قال: أعلمته؟ قال: لا... الحديث[٢٦].

قال: هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت وأثبتهم في حديثه، وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت،كمبارك بن فضالة وحسين بن واقد ونحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه

وسلم-، وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم والنسائي والدارقطني.

قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق. يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام فيسلكها من قلّ حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده من يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ.(٢٧).

ثانيا: ضعف الراوي في بعض شيوخه: بمعنى أن يكون الراوي ثقة لكنه إذا روى عن شيخ معين أو عن أهل بلد معينة فإنه يهم ويضطرب ولا يتقن الرواية، وذلك لكونه لم يمارس حديث ذلك الشيخ لعدم ملازمته أو لكونه لم يكتب أحاديثه فاعتمد على حفظه، أو لكون الشيخ عندما حدثه كان بعيدا عن كتبه وبلده ونحو ذلك من الأسباب، وقد ذكر الحافظ ابن رجب النوع الثالث من الرواة الثقات الذين لا يذكر أكثرهم غالبا في كتب الجرح، فقال: النوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، فذكر جماعة منهم: سليمان التيمي، ونقل عن الأثرم أنه كان لا يقوم بحديث قتادة، وأورد مثالا على ذلك وهو: أنه روى عن قتادة عن أنس عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (أنه أوصى عند موته بالصلاة وما ملكت أيمانكم)(٢٨)، وإنما رواه قتادة عن أبي الخليل عن سفينة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال الأثرم: هذا خطأ فاحش.(٢٩).

ثالثا: الاختلاط: حيث إن هناك ثقاتا مشهورين اختلطوا، منهم علي بن مُسهِر، قال أحمد في رواية الأثرم: كان ذهب بصره فكان يحدثهم من حفظه، وأنكر عليه حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: (كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا سمع المؤذن قال: وأنا).

قال الإمام أحمد: إنما هو هشام، عن أبيه مرسل.(٣٠).

قلت: يعني أن علي بن مسهر قد سلك الجادة بوصله للحديث، لأن هذا الإسناد -هشام عن أبيه عن عائشة- إسناد معروف مشهور تسبق إليه الألسنة، لكن ليس كل ما رواه هشام عن أبيه يكون عن عائشة، فالثقة الحافظ يميز بين ما هو موصول وما هو مرسل، بخلاف الضعيف أو المختلط، وقد يشذ الثقة فيخطىء في هذا المقام.

مثال آخر: روى البغوي من طريق سعيد بن زيد، عن ليث بن أبي سليم، قال: قدم علينا رفاعة بن رافع بن خديج، فحدث عن جده: أنهم اقتسموا غنائم بذي الحليفة فندّ منها بعير.. الحديث، قال البغوي: رواه حماد بن سلمة، عن ليث، عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، عن جده ، وهو الصواب.

قال الحافظ: ورواه عبد الوارث، عن ليث، عن عباية، عن أبيه، عن جده. فالاضطراب فيه من ليث فإنه اختلط، والحديث حديث رافع بن خَديج، كما في رواية حماد بن سلمة.[٣١].

قلت: ليث في المثال المذكور قد سلك الجادة، وبالرجوع إلى ترجمة ليث بن أبي سليم، وجدنا ابن حبان يقول: «وكان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يُحدِّث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل..[٣٢].

رابعا: الإدخال على الشيوخ:

وهو إدخال حديث أو بعضه أو إسناد أو بعضه في حديث شيخ بدسِّه في كتابه، فلا ينتبه الشيخ لغفلته أو لتقصيره في حفظ كتابه، مثال ذلك: ما رواه محمد ابن أبي عمر العدني، عن بشر بن السري، عن، حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم -: (أنه كان يدعو: اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا..)

قال أبو حاتم: حدثنا القعنبي، عن حماد، عن ثابت، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسل، ولم يذكر أنسا، وكان بشر بن السري ثبتا، فليته أن لا يكون أُدخل على ابن أبي عمر[٣٣].

قلت: يقصد أبو حاتم أن الخطأ يبعد أن يكون من ابن السري لأنه ثبت، لكن يخشى أن يكون أُدخل على ابن أبي عمر ، بمعنى أنه دُسّ في كتابه فلم ينتبه لذلك، لكون «حماد عن ثابت عن أنس» سند مشهور تُروى به أحاديث كثيرة، فلم ينتبه إلى أن ذكر أنس في السند مقحم.

خامسا: التدليس: روى ابن جريج عن موسى بن عقبة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (من جلس

في مجلس كثر فيه لغطه ثم قال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك،...)

قال أبو حاتم وأبو زرعة: هذا خطأ، رواه وُهَيب عن سهيل، عن عون بن عبد الله، موقوف -كذا-، وهذا أصح. قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، وليس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، أخذه عن بعض الضعفاء، حيث لم يذكر ابن جريج الخبر(٣٤)، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى إذ لم يروه أصحاب سهيل.(٣٥).

قلت: يعني أبو حاتم أن ابن جريج روى الحديث عن أحد الضعفاء -وهو ابن أبي يحيى في ظن أبي حاتم- عن موسى بن عقبة، عن سهيل به، وهذا الضعيف هو الذي أخطأ فسلك الجادة حيث رواه عن موسى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهي جادة معروفة، ثم جاء ابن جريج وأسقط ذكر الضعيف فأوهم صحة السند،وهنا فإن المدلس بإسقاطه ذكر الضعيف تسبب في التوهيم بصحة السند، لكن الناقد لا يفوته مثل ذلك لمعرفته بالمحفوظ من الروايات، إضافة إلى قرائن أخرى منها هنا أن موسى بن عقبة غير معروف الرواية عن سهيل.

سادسا: التلقين

قال الحافظ ابن عدي -في ترجمة سفيان بن وكيع-: حدثنا محمد بن جعفر الشطوي، ثنا سفيان بن وكيع، ثنا ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:

(إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يُدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا.)

قال ابن عدي: وهذا قد زلّ فيه سفيان بن وكيع أو لُقِّن حيث قال: ثنا ابن وهب عن يونس عن الزهري.... وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما يرويه ابن وهب هذا عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل عن الزهري..، ثم قال ابن عدي: ولسفيان بن وكيع حديث كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقّن ما لُقّن، ويقال كان له ورّاق يلقنه، من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله أو يبدل في الإسناد قوما بدل قوم..(٣٦).

قلت: واضح من كلام ابن عدي أن إحدى صور التلقين جعل الراوي يسلك الجادة، وذلك من خلال تلقين الراوي إكمال السند بذكر الصيغة المعهودة، مثل ابن وهب عن يونس، وهي صيغة مألوفة مشهورة، بدل الصيغة المحفوظة وهي ابن وهب عن ابن لهيعة وجابر، عن عقيل عن الزهري، وكذا ما أشار إليه ابن عدي من رفع الموقوف أو وصل المرسل، لأن المعهود والمألوف هو إكمال السند حتى نهايته بذكر الصحابي أو رفعه للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو ما يخفى على الراوي المغفّل أو سيء الحفظ.

سابعا: اختلاف الموطن

حيث اكتشف النقاد أن بعض الرواة إذا رووا عن غير أهل بلدهم لم يضبطوا، وهذا سببه عدم ممارسة حديثهم وقلة الخبرة بأسانيدهم، إذ إن الملازمة وطول الصحبة لهما أثر في الضبط والإتقان[٣٧]، ومما يدل على ذلك ويوضح يقظة النقاد قول أبي حاتم مبينا سبب سلوك ابن المبارك للجادة في حديث: (لاتصلوا إلى القبور..)، قال: بُسر قد سمع من واثلة، وكثيرا ما يحدّث بُسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك فظن أن هذا الحديث مما روى عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بُسر من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم[٣٨].

وقال في موضع آخر: الثوري حافظ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة[٣٩].

ومن الأمثلة على حصول العلة نتيجة اختلاف الموطن: ما أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث بإسناده عن محمد بن جعفر، عن موسى بن عقبة، عن أبي أسحق، عن أبي بردة، عن أبيه، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:

(إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة)[٤٠]، ثم ساق بإسناده من طريق أبي الربيع قال: حدثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني، قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

(إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة)، أخرجه مسلم عن أبي الربيع به[٤١]، قال الحاكم معلقا على رواية موسى بن عقبة -وهو مدني-: «والمدنيون

إذا رووا عن الكوفيين زلقوا» ثم بيّن أن رواية أبي الربيع هي الصحيحة المحفوظة، وأن الكوفيين رووه عن مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة، عن أبي بردة، عن الأغر -كما هو الصواب-.

قلت: سبب الوهم هو أن أبا بردة مشهور بالرواية عن أبيه، حيث إنها نسخة معروفة، فبدل أن يروي الراوي السند على وجهه كما هو واقع الرواية قال: عن أبيه، فسلك الجادة، والراوي لما كان مدنيا والشيخ كوفيا لم يُستغرب عدم إتقانه للسند كما أتقنه أصحاب الشيخ الكوفيين الذين هم أعرف بحديثه.

وقال الدارقطني في هذا المثال: ومغيرة بن أبي الحر وأبو اسحق سلكا به الطريق السهل[٤٢].

قلت: لكن كلام الحاكم يفيد أن الخطأ من موسى بن عقبة الراوي عن أبي اسحق، وهو الظاهر، والله أعلم.

المطلب الخامس: مظاهر سلوك الجادة

هناك جملة من المظاهر تعرف باستقراء الحالات التي يقع فيها الرواة في الأوهام عند إيراد الأسانيد، وقد سبق عند تعريف سلوك الجادة بيان أن شهرة السند وكثرة الرواية به تجعلان الألسنة تسبق إليه، وقد وجدت أن مظاهر سلوك الجادة تنحصر فيما يأتي:

١- **استبدال المحفوظ بالمشهور**: والمقصود بشهرة السند كثرة استعماله لكثرة ما يروى به من أحاديث، فهنا قد يزلق بعض الرواة فيستبدل السند المحفوظ بالسند الآخر المشهور لسهولته وسبقه إلى اللسان من غير قصد، والأسانيد المشهورة كثيرة، فمنها:

ثمامة عن أنس ، ثابت عن أنس ، مالك عن نافع عن ابن عمر، سالم عن ابن عمر، أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، أبو سلمة عن أبي هريرة، سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة، عمرو بن دينار عن جابر، أبو الزبير عن جابر، عكرمة عن ابن عباس، سعيد بن جبير عن ابن عباس، أبو حازم عن سهل بن سعد ، هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وغير ذلك من الأسانيد المشهورة المعروفة عند المحدثين، وسوف أذكر بعض الأمثلة مما صرح فيها النقاد بكون الراوي سلك الجادة، فمن ذلك:

١- قال ابن أبي حاتم:سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سهل بن حماد «أبو عتاب» عن عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه فيه..)، فقال أبي وأبو زرعة جميعا: رواه حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله عن أبي هريرة، قال أبو زرعة: وهذا الصحيح. وقال أبي:هذا أشبه عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولزم أبو عتاب الطريق، فقال: عن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس.[٤٣]

٢- **روى زكريا بن منظور** قال: حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال: (مرّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بذي الحليفة فإذا هو بشاة ميتة، فقال: للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها.)

قال أبو حاتم: هذا خطأ، رواه يعقوب الإسكندراني، عن أبي حازم، عن عبيد الله بن بولا، عن رجل من المهاجرين، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا أشبه، وزكريا لزم الطريق[٤٤].

قلت: لأن أبا حازم مشهور بالرواية عن سهل بن سعد، لذلك فقد سلك زكريا الطريق الواضح السهل على سبيل الوهم.

٣- **روى ابن عدي** بإسناده عن محمد بن سليمان الأصبهاني، حدثني سهيل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (مدمن الخمر كعابد وثن)، قال ابن عدي:وهذا خطأ من ابن الأصبهاني، حيث قال: عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.. وكان هذا الطريق أسهل عليه.[٤٥]

٤- **ذكر الحافظ ابن حجر** في ترجمة هشام مولى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن الثوري روى عن عبد الكريم الجزري، عن أبي الزبير عن هشام مولى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: (إن امرأتي لا تردّ يد لامس)، ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الكريم الجزري، عن أبي الزبير، عن جابر.. فكأنه سلك الجادة.[٤٦]

ثانيا: من روى عن أبيه عن جده

مثل سالم عن أبيه، عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ابن أبي بردة عن أبيه عن جده، وهكذا، حيث إن كثيرا من الأحاديث تُروى عن بعض الصحابة من طريق أبنائهم وأحفادهم، فيسبق إلى لسان الراوي كلمة عن أبيه، أو عن جده، إذا روى عن راو عُرف بروايته عن أبيه عن جده، وليس بالضرورة أن يروي الراوي دائما عن أبيه أو عن جده، فينظر هنا إلى المحفوظ من الطرق. ومن أمثلة ذلك:

١- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه قبيصة،عن سفيان، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جده قيس بن عاصم: (أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأمره أن يغتسل بماء وسدر) قال: إن هذا خطأ، أخطأ قبيصة في هذا الحديث، إنما هو الثوري، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن جده، ليس فيه أبوه.(٤٧)

٢- ذكر الحافظ ابن حجر أن حديث ابن عمرو وابن عباس (لا يرجع الواهب في هبته) أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد في مسنده من طريق حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب عن طاووس، عن ابن عمرو وابن عباس مرفوعا. وأخرجه النسائي من طريق عامر الأحول عن عمرو بن شعيب، فقال: عن أبيه عن جده، سلك الجادة(٤٨).

٣- روى الوليد بن ثعلبة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: (من قال حين يصبح أو حين يمسي: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك..) أخرجه أبو داود(٤٩)، لكن رواه النسائي من طريق حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شداد بن أوس. قال النسائي: حسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة وأعلم بعبد الله بن بريدة ، وحديثه أولى بالصواب.(٥٠)

قال أبو عبد الرحمن الوادعي: فعلى هذا فحديث الوليد بن ثعلبة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه،يعتبر شاذا، ويكون الوليد قد سلك الجادة، وهذا مما يرجح رواية حسين المعلم(٥١).

ثالثا: رفع الموقوف والمقطوع

تقدم في مبحث سابق كلام الحافظ ابن حجر والسخاوي أن العادة في الغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي قيل بعده عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأن هذا أوقع بعض الرواة في خطأ سلوك الجادة ، والذي يتدبر كلام النقاد عند حديثهم عن تعارض الرفع والوقف يجد أنهم كثيرا ما يُعلون الأحاديث بالوقف حيث يكثر قولهم: المحفوظ موقوف،، أو: الصواب هو الوقف، أو: الموقوف أشبه، ونحو ذلك من العبارات، بيانا منهم أن الذي رفع قد أخطأ، وسبب خطئه هو انتهاء السند إلى الصحابي، فيسهل عليه بعد ذلك رفع الحديث، ويفهم من كلام النقاد أن سبب ذلك سلوك الجادة، ولهذا أمثلة كثيرة، وكذا إذا انتهى الحديث إلى التابعي فقد يزلق الراوي ويذكر الصحابي الذي اشتهر بالرواية عنه فمن ذلك أن العقيلي أخرج بإسناده عن يزيد بن زريع قال: إنما تركت أبان لأنه روى عن أنس حديثا، فقلت له: عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ فقال: وهل يروي أنس إلا عن النبي -صلى الله عليه وسلم-!؟[٥٢]

وقال يحيى بن سعيد القطان: كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه،ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة.[٥٣]

وقال ابن حبان في ترجمة الحسن بن عطية العوفي: «ربما رفع المراسيل وأسند الموقوفات، ولا يجوز الاحتجاج بخبره.»[٥٤] وقال في ترجمة صالح بن بشر المرّي: غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الإتقان والحفظ، فكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن وهؤلاء على التوهم فيجعله عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.[٥٥]

ومن الأمثلة التطبيقية على ما تقدم:

١- ما أخرجه ابن حبان والحاكم، عن يوسف بن عدي عن عثام بن علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: (كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا تضوّر من الليل قال:لا إله إلا الله الواحد القهار ربّ السماوات والأرض وما بينهما العزيز الغفّار.)[٥٦]

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث -وذكره- فقالا: هذا خطأ، إنما هو هشام بن عروة عن أبيه، أنه كان يقول بنفسه، هكذا رواه جرير.

وقال أبو زرعة: حدثنا يوسف بن عدي بهذا الحديث وهو منكر.(٥٧)

٢- روى الترمذي عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (زوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم).

قال الترمذي: فسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: الصحيح عن عبد الله بن عمرو، موقوف.(٥٨)

ورواه الترمذي في جامعه، وقال: الموقوف أصح.(٥٩)

ورواه البيهقي في السنن الكبرى، وقال: الموقوف أصح.(٦٠)

٢- أسند ابن الجوزي عن عبد العزيز المختار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (مِنْ غَسْلِه الغُسْل، ومن حَمْلِه الوُضوء) -يعني الميت-

قال ابن الجوزي: المحفوظ فيه أنه موقوف على أبي هريرة(٦١)

٣- روى ابن سعد بإسناد صحيح إلى نافع أنه قال: «كان اسم كثير بن الصلت قليلا، فسماه عمر كثيرا»، قال الحافظ ابن حجر: رواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر، ورفعه بذكر النبي -صلى الله عليه وسلم-، والأول أصح.(٦٢)

رابعا: وصل المرسل:

وهذا شبيه بالمبحث السابق حيث إن العادة إذا انتهى السند إلى التابعي، وكان هذا التابعي مشهورا بالرواية عن صحابي معين، مثل: عكرمة عن ابن عباس، أو أبو سلمة عن أبي هريرة، أو نافع عن ابن عمر، وهكذا، فإن الراوي يسبق إلى لسانه اسم الصحابي غلطا، فيقع الراوي هنا في سلوك الجادة، قال ابن حبان في ترجمة حكيم بن نافع الرقي: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»(٦٣).

ومن أمثلة ذلك:

١- روى الترمذي عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم--: (أنه جعل الدية اثنا عشر ألفا).

قال الترمذي: سألت محمدا -يعني البخاري- عن هذا الحديث، فقال: سفيان يقول: عمرو بن دينار، عن عكرمة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلا، وكأن حديث ابن عيينة أصح[٦٤]، وقال أبو حاتم: المرسل أصح[٦٥].

٢- روى الترمذي عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعث سرية قبل نجد، فاعتصم ناس بالسجود، فأسرع فيهم القتل.)

قال الترمذي: سالت محمدا عن هذا الحديث، فقال: الصحيح عن قيس بن أبي حازم مرسل.[٦٦]

٣- سُئل الدارقطني عن حديث ابن عباس عن سعد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال له: «ارم فداك أبي وأمي»؟ فقال: هو حديث يرويه عبد الوهاب الثقفي واختلف عنه، فرواه محمد بن سعد الخزاعي، عن عبد الوهاب، عن عكرمة عن ابن عباس، عن سعد، وخالف أحمد بن حنبل وغيره، فرووه عن عبد الوهاب عن خالد، عن عكرمة، عن سعد مرسلا، وكذا قال خالد الواسطي وغيره عن خالد، وهو الصواب.[٦٧]

٤- روى ابن حبان عن خالد بن عثمان العثماني، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- (قضى باليمين مع الشاهد).

قال ابن حبان: وهذا حديث خطأ، إنما هو عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ليس فيه جابر.[٦٨]

قلت: والأمثلة الشبيهة بذلك كثيرة تزخر بها كتب العلل وكتب الضعفاء، حيث كثيرا ما يقع التعليل بالإرسال أو التعليل بالوقف، وكما رأيت فإن سبب ذلك يعود

-في كثير منه- إلى سلوك الجادة على سبيل الوهم، يُستثنى من ذلك ما يكون على سبيل التعمد من الوضاعين.

خامسا: سلوك الجادة في الاسم:

وهو أن يَهِم الراوي في تمييز الراوي المقصود لاشتراكه مع غيره في الاسم الأول، ويكون الراوي المقصود في السند غير مشهور بينما الراوي المذكور هو المشهور لكنه غير مراد.

ومثال ذلك:

١- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه صدقة بن يزيد الخراساني نزيل الرملة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (إن من أصححته وأوسعت له لم يزرني في كل خمسة أعوام لمحروم)، قالا: هذا عندنا منكر من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أشبه.

ثم رجح أبو حاتم: العلاء بن المسيب، عن يونس بن حباب، عن أبي سعيد، موقوف ورجح أبو زرعة:العلاء بن المسيب عن أبيه، عن أبي سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-[٦٩]

قال ابن عدي: وهذا عن العلاء منكر كما قال البخاري.. فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة، وهذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد.[٧٠]

٢- روى الحاكم في مستدركه من طريق الحميدي، ثنا سفيان، ثنا عمرو بن دينار، قال: قلت لجابر بن عبد الله: إنهم يزعمون أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر..)

قلت: رواه الحميدي نفسه في مسنده، والبخاري في صحيحه، من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار، قال: قلت لجابر بن زيد: يزعمون أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (نهى عن الحمر الأهلية..)[٧١]، وكذا هو في سنن البيهقي

من طريق الحاكم بالسند نفسه على الصواب[٧٢]، فالوهم إما من الحاكم نفسه عند تصنيف المستدرك، أو من الناسخ، وواضح أن الذي وهم قد سلك الجادة حيث يظهر أن في أصل الرواية ذكر جابر مبهما، فجاء الواهم وميّزه بقوله: جابر بن عبد الله، وذلك لشهرته وكثرة ترداده في الأسانيد بخلاف جابر بن زيد، وأيضا لكثرة ما يروي عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله، وأيضا لكون جابر بن عبد الله روى حديث: (نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن لحوم الحمر، ورخّص في لحوم الخيل)، رواه البخاري وغيره من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمد ابن علي، عن جابر بن عبد الله.[٧٣]

٣- روى النسائي بسنده عن أسود بن عامر، عن سماك، عن النعمان بن بشير، قال: (كنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- فجاء رجل فسارّه، فقال: اقتلوه، ثم قال: أيشهد أن لا إله إلا الله، قال نعم..)[٧٤]

هذا السند خالف فيه أسودُ بن عامر عددا من الرواة: حيث رواه إسرائيل، عن سماك، عن النعمان بن سالم، عن رجل حدثه.

ورواه زهير بن معاوية، عن سماك، عن النعمان بن سالم، قال: سمعت أوسا.

ورواه شعبة، عن النعمان بن سالم، قال: سمعت أوسا.

ووجه الخطأ في رواية أسود بن عامر أنه سلك الجادة في اسم النعمان وذلك لشهرة النعمان بن بشير دون الآخر، فبدل أن يقول نعمان بن سالم، قال: نعمان بن بشير، لجريانه على الألسنة وشهرته، ولهذا عدّ المزي رواية أسود بن عامر خطأ، ونقل عن النسائي أنه قال: حديث الأسود خطأ[٧٥].

وكذا قال البزار: هذا أخطأ فيه الأسود.[٧٦]

٤- أخرج الحاكم في المستدرك: من طريق يحيى بن محمد ثنا المعتمر، سمعت أيمن المكي، حدثتني فاطمة بنت المنذر، عن أم كلثوم، عن عائشة، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (عليكم بالبغيض النافع التلبينة..)[٧٧]

هذا الحديث رواه النسائي في الكبرى من طريق محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا

المعتمر، قال: سمعت أيمن، قال: حدثتني فاطمة، عن أم كلثوم، عن عائشة به.(٧٨)

ورواه أحمد في المسند من طريق روح، ثنا أيمن بن نابل، قال: حدثتني فاطمة بنت أبي ليث، عن أم كلثوم بنت عمرو، قالت: سمعت عائشة..(٧٩)

فنلحظ أن فاطمة هي بنت أبي ليث حسب رواية أحمد من طريق روح – وهو ابن عبادة القيسي، وهو ثقة فاضل من التاسعة، ونلحظ أن رواية الحاكم والنسائي كلاهما من طريق المعتمر بن سليمان، وهو ثقة أيضا من كبار التاسعة.

لكن في رواية النسائي ذُكرت فاطمة مهملة، وجاءت رواية الحاكم مميزة، فالوهم جاء من الراوي عن المعتمر، أو من الحاكم نفسه، حيث سبق إلى ظنه أنها فاطمة بنت المنذر لشهرتها، فنسبها كذلك سلوكا للجادة فأخطأ.

سادسا: سلوك الجادة في الصيغة

وهو أن يُروى إسناد مسلسل بصيغة حدثنا أو أخبرنا سوى موضع واحد تكون فيه الصيغة بحرف «عن» فيأتي أحد الرواة ويجعل هذا الموضع مثل غيره سهوا منه، اتباعا لما سبقه من مواضع السند، وتشابه مواضع السند في الصيغة أسهل على الرواي من أن يرويه بعدة صيغ تكون أصعب عليه في الحفظ، ومثال ذلك:

١- **روى الترمذي** قال: حدثنا سعيد بن يحيى، ثنا أبي، ثنا ابن جريج، عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (من قال إذا خرج من بيته بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له: كُفيت ووُقيت وتنحّى عنه الشيطان.)(٨٠)

أخرجه الترمذي هكذا بالعنعنة بين ابن جريج وإسحق بن عبد الله، وقد قال البخاري جوابا على سؤال الترمذي عن هذا الحديث: لا أعرف لابن جريج عن إسحق بن عبد الله غير هذا الحديث، ولا أعرف له سماعا منه.

قلت: يشير البخاري إلى أنه لم يثبت سماع ابن جريج من إسحق، حيث لم يصرح بالسماع منه لا في هذا الحديث ولا في غيره، وهذا يدل على خطأ التصريح بالسماع الذي جاء في رواية ابن حبان(٨١) من طريق يوسف بن سعيد بن مسلم،

حدثنا حجاج، عن ابن جريج، حدثنا إسحق بن عبد الله، عن أنس بن مالك، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.. فذكر الحديث. وقد رواه أبو داود من طريق إبرهيم بن الحسن الخثعمي، حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج، عن إسحق بن عبد الله به(٨٢)، هكذا بالعنعنة، فتعتبر رواية ابن حبان مرجوحة، سلك فيها الراوي الجادة في صيغة الرواية.

ويؤكد ذلك ما قاله الدارقطني: رواه عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، قال: حُدثت عن إسحق. وعبد المجيد أثبت الناس في إسحق.(٨٣)

٢- **قال ابن أبي حاتم:** حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، ثنا علي بن المديني، قال: سمعت مسلم بن قتيبة قال: قلت لشعبة: ابن السري يحدثنا عن أبي إسحق أنه سمع أبا عبيدة يحدث أنه سمع ابن مسعود؟ قال: أوه، كان أبو عبيدة ابن سبع سنين، وجعل يضرب جبهته.(٨٤)

قلت: أبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود توفي أبوه وهو ابن سبع ولم يسمع منه(٨٥).

وقد استدل شعبة بمعرفة التاريخ وطبقة الراوي على خطأ التصريح بالسماع، والظاهر أن سبب هذا الخطأ سلوك الجادة، وذلك لورود كلمة سمع في الموضع السابق، وهذا الخطأ دليل على عدم ضبط الراوي وكذلك عدم معرفته بأحوال الرواة.

المطلب السادس: ما ظاهره سلوك الجادة لكنه صحيح محفوظ

إن الحكم بأن الراوي قد سلك الجادة وأخطأ الصواب في إيراد السند أمر يعود إلى خبرة الناقد وممارسته بعد أن يجمع طرق الحديث ويوازن بينها مع المعرفة بمراتب الرواة ومدى إتقانهم مع ما ينضاف إلى ذلك من قرائن تؤكد وجود العلة أو تنفيها، فالأمر في الحكم بخطأ الرواية ليس له قانون مطرد، إنما هي الخبرة والموازنة بين الطرق والقرائن، لهذا نجد النقاد يحكمون في كثير من الأحيان بصحة الطريق التي قد يُتوهم منها أن الراوي قد سلك الجادة،

ومن أمثلة ذلك:

١- ما رواه البخاري في صحيحه، بإسناده عن أبي يونس، عن ابن أبي مُليكة،

عن القاسم، عن عائشة، قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه سلم-: (ليس أحد يُحاسَب إلا هلك)[٨٦]، وقد ساقه البخاري في الباب نفسه من طريق عثمان بن الأسود، قال: سمعت ابن أبي مليكة، سمعت عائشة.. ، وكذا ساقه من طريق أيوب، عن ابن أبي مليكة عن عائشة..

قال ابن حجر : وهو محمول على أن ابن أبي مليكة حمله عن القاسم، ثم سمعه من عائشة، أو سمعه أولا من عائشة ثم استثبت القاسم، إذ في رواية القاسم زيادة ليست عنده.[٨٧]

قلت: نلحظ أن الحافظ قد اعتمد إضافة إلى إخراج البخاري للطريقين على قرينة وجود زيادة في رواية القاسم لم ترد في الطريق الأخرى، مما يدل أن ابن أبي مليكة سمعه عاليا ونازلا.

٢- ما أخرجه البخاري: حدثنا آدم عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، أخبرني أبي، عن ابن وديعة، عن سلمان، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر، ثم ادهن، أو مس من طيب، ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كُتب له،ثم إذا خرج الإمام أنصت، غُفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)[٨٨].

قال الدارقطني: ورواه عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ، ورواه الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.[٨٩]

قلت: رواية عبد الله بن رجاء ظاهرها أنه سلك الجادة، لكنه توبع، حيث رواه ابن خزيمة من طريق صالح بن كيسان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة[٩٠] فصح بذلك أن سعيدا له إسنادان لهذا الحديث، وزال احتمال سلوك الجادة، والقرينة هنا هي المتابعة.

٣- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك وخالد الواسطي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (الشهر هكذا وهكذا، تسع وعشرون وثلاثون).

ورواه وكيع ويحيى القطان فقالا: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمد بن سعد، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسل؟

قال أبو حاتم: المتصل عن محمد بن سعد عن أبيه أشبه، لأن الثقات قد اتفقوا عليه[٩١].

قلت: اعتمد أبو حاتم هنا على رواية الأكثر من الثقات، واعتبر الرواية الأخرى المرسلة تقصيراً ممن رواها، وواضح من ذلك أن مناط الحكم بصحة الرواية هو ما يحتف بها من قرائن.

٤- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد، عن يونس وأيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: إن الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار إلى أخيه بحديدة).

قال أبو حاتم: قد رواه حماد بن سلمة، عن أيوب ويونس، عن محمد، عن أبي هريرة.

قلت لأبي: فأيهما أصح؟ موقوف أو مسند؟ قال: المسند أصح.[٩٢]

المطلب السابع: علاقة سلوك الجادة بالمصطلحات الأخرى

أولا: علاقته بالمزيد في متصل الأسانيد: عرّف العلماء المزيد بأنه: «زيادة راو في سند متصل على وجه الخطأ»[٩٣]

وقد تبين أن بعض صور المزيد سببه سلوك الجادة كما سيأتي في الأمثلة، وبيّن الحافظ العلائي عند كلامه على الإرسال الخفي، أنه يعرف بعدة وسائل، وهي:

١- عدم اللقاء بين الراوي ومن روى عنه، أو عدم السماع منه.

٢- أن يذكر الراوي الحديث عن رجل، ثم يقول في رواية أخرى: نُبّئت عنه، أو أُخبرت عنه.

٣- أن يرويه عنه ثم يجيء عنه أيضا بزيادة شخص أو أكثر بينهما فيحكم على الأول بالإرسال، إذ لو كان سمعه منه لما قال: أُخبرت عنه، ولا رواه بواسطة بينهما.

ثم أوضح العلائي أن السند الناقص متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول. ثم نقل عن ابن الصلاح أن الحكم بكونه من المزيد في هذه الحالة يكون بوجود قرائن تدل على خطأ الزيادة، وبدون ذلك فإنه جائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه، ثم لقي الأعلى فسمعه منه بعد ذلك، -يعني سمعه عاليا بدون الواسطة، ونازلا بواسطة رجل آخر-[٩٤]

قلت: وقد ذكر أبو حاتم الرازي مثالا لرواية حصل في إسنادها زيادة راو، والذي زاد هو راو ثقة وهو عبد الله بن المبارك، وذلك بسبب سلوك الجادة:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك عن ابن جابر، عن بُسر بن عُبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلة، عن أبي مرثد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (لا تُصلّوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها..)

قال أبي: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني، بين بُسر ابن عبيد الله وبين واثلة، ورواه عيسى بن يونس وصدقة بن خالد والوليد بن مسلم، عن ابن جابر، عن بسر بن عبيد الله، قال: سمعت واثلة يحدث عن أبي مرثد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.. الحديث

قال أبو حاتم: قد سمع بسر من واثلة، وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم[٩٥].

وقد سأل الترمذي شيخه البخاري عن هذا الحديث، فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، وحديث ابن المبارك خطأ، زاد فيه:» عن أبي إدريس الخولاني».[٩٦]

وقد ذكر ابن الصلاح وبعده العلائي[٩٧] المثال السابق للدلالة على وهم الثقة في زيادة رجل في الإسناد قد دلت القرائن على حصول هذا الوهم، والقرينة هنا هي سلوك الجادة، إضافة إلى مخالفة جماعة الثقات الشاميين في سياقة السند الشامي.

مثال ثان: ما رواه يحيى القطان وابن مهدي وعبد الرزاق وغيرهم، عن سفيان الثوري، عن الأغر، عن خليفة بن حصين عن جده قيس بن عاصم، (أنه أتى النبي -صلى الله عليه سلم- فأمره أن يغتسل بماء وسدر)[٩٨]

خالفهم قَبيصة بن عقبة، فرواه عن سفيان، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جده قيس بن عاصم.[٩٩]

قلت: هنا سلك قبيصة الجادة حيث زاد كلمة: «عن أبيه» فعدها النقاد وهما، وهذه الزيادة من نوع المزيد في متصل الأسانيد، لأن السند متصل بدونها، حيث إن خليفة قد سمع من جده كما صرّح العلماء.[١٠٠]، ومن لم يزدها أوثق ممن زادها.

ثانيا: علاقة سلوك الجادة بالانقطاع:

تكلم العلائي عن الإسناد الذي يحكم عليه بالانقطاع إذا لم يذكر الراوي الزائد، وذكر أمثلة لذلك، ثم قال: وحاصل الأمر أن الراوي متى قال عن فلان ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس، وإلا فمدلّسة.. وخصوصا إذا كان الراوي مكثرا عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة كهشام بن عروة عن أبيه، ومجاهد عن ابن عباس، وغير ذلك، فلو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يساير ما روى عنه، فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثر عنه عُلم أن هذا الحديث لم يسمعه منه ولا سيما إذا كان الواسطة رجلا مبهما أو متكلما فيه.

مثاله: حديث أخرجه مسلم من طريق سعيد بن عامر عن جويرية بنت أسماء، عن نافع عن ابن عمر، عن عمر: (وافقت ربي في ثلاث..) وقد رواه مجمد بن عمر المقدمي، عن سعيد بن عمار، عن جويرية، عن رجل، عن نافع به...، وجويرية مكثر عن نافع جدا، فلو كان هذا الحديث عنده لما رواه عن رجل.

ثم قال: وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى فهو مقابل بمثله، بل هذا أولى، وهو أن يكون رواه عن الأعلى جريا على عادته ثم تذكر أن بينه وبينه فيه آخر فرواه كذلك،..

والمتبع في التعليل غلبة الظن[١٠١].

قلت: قوله جريا على عادته يعني به سلوك الجادة لأن الراوي إذا أكثر عن شيخ فإنه قد يلزم الطريق السهل الذي يكثر الرواية به، حيث إنه قد يكون تحمل الحديث عن رجل عن شيخه هذا، لكنه سلك الجادة فأسقط الرجل، فيكون السند هنا منقطعا مع أن ظاهره الاتصال، ويُعرف ذلك بورود الحديث من وجه آخر فيه إثبات الواسطة، وجائز أن يكون سمعه بالوجهين عاليا ونازلا، ويعرف ذلك بالقرائن.

ثالثا: سلوك الجادة والتجويد:

التجويد مصطلح يستعمله النقاد حينما يأتي الراوي بالسند على وجهه تاما، فإذا أسقط منه راويا على سبيل الخطأ منه أو من غيره قالوا: «قصّر»، وللتوضيح أسوق هذه الأمثلة:

١- روى جماعة من الرواة عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن أنس ، عن أنس، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر من البول.)

رواه أبو سلمة، عن حماد، عن ثمامة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسل، قال أبو زرعة: « المحفوظ عن حماد، عن ثمامة، عن أنس، وقصّر أبو سلمة.»[١٠٢]

قلت: يعني أبا زرعة أن أبا سلمة أسقط ذكر أنس من السند على سبيل الخطأ لأن المحفوظ كما رواه الجماعة عن حماد عن ثمامة عن أنس عن النبي -صلى الله عليه وسلم- متصلا، مع أن الناظر لأول وهلة قد يظن أن ذكر أنس في السند هو سلوك للجادة، وذلك أن ثمامة معروف ومشهور بالرواية عن أبيه أنس.

٢- روى حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (لا يغرنّكم أذان بلال، ولكن يؤذن ابن أم مكتوم).

قال أبو حاتم: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن عبيد الله بن

عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قصّر حماد وجوّده غيره[١٠٣].

قلت: نلحظ أن حمادا أسقط ذكر عائشة من السند، ورواية القاسم عن عائشة سند مشهور معروف رُويت به أحاديث كثيرة بعضها مرفوع وبعضها موقوف، فعندما جاء سند بذكر عائشة وسند آخر بدون ذكرها، وجائز أن يظن بعض من غاب عنه معرفة المحفوظ من الرواية أن ذكر عائشة هو سلوك للجادة، نبّه أبو حاتم أن الصواب ذكرها، وعبّر عن ذلك بكلمة «وجوّده غيره» لبيان أن هذا هو السند المحفوظ وأن الرواية المرسلة خطأ، وأرى هنا أن أبا حاتم اعتمد على أن فضيل بن عياض أحفظ وأتقن من حماد بن سلمة، وحماد أيضا معروف بكثرة إرساله، إضافة إلى أن بعض الرواة قد يُرسل لعدم النشاط أو لأي سبب آخر من أسباب الإرسال، فلا يعارض ذلك المحفوظ من الروايات المتصلة.

٣-روى الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي-صلى الله عليه وسلم-أنه قال: (لا يتناجى اثنان دون الثالث).

رواه جرير بن حازم، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود موقوفا.

قال أبو حاتم: جميعا صحيحين، ولكن عاصم قصّر به[١٠٤].

قلت: هنا أيضا قد يُظن أن رواية الأعمش فيها سلوك للجادة لما فيها من رفع الموقوف، لكن بالنظر إلى كون الأعمش وجرير بن حازم حافظين، ولا يوجد ما يدل على خطأهما فإن أبا حاتم صحّح الروايتين، بمعنى أن كلا الراويين روى كما سمع من شيخه، أبو وائل حفظ فرفع الحديث، وعاصم قصّر فوقفه، فالتقصير يُطلق على من لم يصل لعدم حفظه أو شكه أو هيبته وما شابه ذلك من دواعي الإرسال، وهنا نجد دقة الناقد حيث ميز بين ما هو سلوك للجادة في رفع الموقوف، وبين ما هو تجويد وهو الإتيان بالسند على وجهه متصلا غير مكترث بالرواية الأخرى غير المتصلة التي قصّر فيها الراوي، وهذا يدلنا على حقيقة مراعاة النقاد لكل رواية بظروفها وقرائنها للحكم عليها بما يليق بها دون أن يكون هناك قانون مطرد، فلله درّهم، ورحمهم الله، وجزاهم عن السنة النبوية خير الجزاء

رابعا: سلوك الجادة والإدراج

الإدراج قد يكون في السند كما هو معروف وقد يكون في المتن، ومن أشكال إدارج السند: إدخال متن مروي بإسناد معين على سند آخر، ومن أسباب هذا النوع من الإدراج هو سلوك الجادة، حيث يكون السند المدرج عليه سهلا واضحا معروفا بخلاف السند الآخر، والمثال الآتي يوضح ذلك:

روى زائدة بن قدامة وسفيان بن عيينة عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، عن وائل ابن حجر، قال: قلت لأنظرنّ إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كيف يصلى، قال: نظرت إليه، قام فكبر، ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه.. إلى قوله: «ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد فرأيت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب من البرد»(١٠٥).

قلت: جملة: «ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد..» بيّن النقاد أنها مدرجة على هذا السند فلم تصح بهذا السياق، والصواب أنها رُويت بإسناد آخر من طريق زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد، فرويا صفة الصلاة عن عاصم بن كليب أن أباه أخبره عن وائل بن حجر، ثم فصّلا ذكر رفع الأيدي من تحت الثياب، فروياه عن عاصم بن كليب، أنه حدثه عن عبد الجَبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر.(١٠٦)

قال موسى بن هارون الحمال: ذلك عندنا وَهَم، فقوله: ثم جئت.. ليس هو بهذا السند وإنما أُدرج عليه،وهو من رواية عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل(١٠٧).

وقد بيَن الخطيب أن أحد عشر رجلا قد رووه عن عاصم عن أبيه عن وائل لا يذكرون قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب، وهو المحفوظ، وذكر الخطيب وَهَمَ من وَهِمَ في حديث عاصم في ذكر تحريك الأيدي تحت الثياب، وأنه سلك الجادة أو المحجة السهلة، لأن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، أسهل عليه من عاصم بن كليب عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله، عن وائل بن حجر.(١٠٨)

الخاتمـــــة

كانت الدراسة السابقة لمسألة مهمة من مسائل العلل حاولت أن أدرسها دراسة موضوعية، جامعا شتاتها، ومستقرئا كل ما يتعلق بها من كلام النقاد وموضحا كل قضية بالأمثلة، وكل ذلك يصبّ في بيان أهمية علم العلل وأنه ثمرة علوم الرواية وقواعد النقد والخبرة الطويلة والممارسة العملية التي تكوّن في الناقد ملكة قوية تجعله قادرا على إعطاء الأحكام الدقيقة في بيان صحة الرواية أو ضعفها خدمة للسنة النبوية، وقد تبينت من خلال هذه الدراسة أيضا عدة أمور يحسن إجمالها فيما يأتي:

١- إن دراسة علوم الإسناد ومعرفة ما يتصل بها من أمور أمر مهم وضروري من أجل الدقة في الحكم على المتون.

٢- سلوك الجادة يطلق في حالة حصول خطأ من الراوي في رواية السند، ويستبدله بسند آخر مشهور يكثر استعماله، لذلك فإن اكتشاف مثل هذا النوع من الأخطاء يُعد من وظائف علماء النقد من المحدثين من أجل التمييز بين صحيح الطرق ومردودها.

٣- يستخدم النقاد عدة عبارات، يريدون بها معنى واحدا وهو سلوك الجادة، منها: أخذ طريق المجرة، لزم الطريق، هذا الإسناد أسهل عليه، الطريق السهل، سلك الطريق المشهور، سلك المحجة السهلة.

٤- التعليل بسلوك الجادة منهج أصيل تنبّه إليه القدماء من النقاد مثل عبد الرحمن ابن مهدي وابن عيينة وأحمد بن حنبل، ومن بعدهم ابن عدي وأبو حاتم وأبو زرعة، ومن بعدهم الدارقطني والخطيب وغيرهم، وقد برز من بينهم في الإكثار من الإشارة إلى هذا النوع من الخطأ صراحة أو ضمنا كل من ابن عدي وأبي حاتم الرازي.

٥- الوقوع في سلوك الجادة له أسباب عديدة وهي: خطأ الثقة، ضعف الراوي، اختلاط الراوي، الإدخال على الشيوخ، التدليس، التلقين، اختلاف الموطن.

٦- لسلوك الجادة مظاهر عديدة وهي:

أ- استبدال السند المحفوظ بالسند المشهور الذي يكثر جريانه على الألسنة.

ب- الأسانيد المروية عن الأباء عن الأجداد، فقد يكون السند المحفوظ بدون كلمة عن أبيه، أو بدون كلمة عن جده، فيضيفها الراوي خطأً.

ت- رفع الموقوف أو المقطوع وذلك بإكمال السند إلى الصحابي ثم إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ث- وصل المرسل، بذكر الصحابي الذي اشتهر التابعي بالرواية عنه.

ج- الوهم في تمييز اسم الراوي المقصود لاشتراكه مع غيره في الاسم الأول ويكون الراوي المذكور أكثر شهرة من الآخر.

ح- سلوك الجادة في صيغة الرواية، بذكر كلمة حدثنا مكان العنعنة.

٧- هناك حالات عديدة قد يظن غير المتمرّس أن الراوي ربما سلك فيها الجادة، والصواب خلاف ذلك، ويحكم بذلك القرائن والمرجحات.

٨- هناك علاقة واضحة لسلوك الجادة ببعض المصطلحات الأخرى ومنها: المزيد في متصل الأسانيد، الانقطاع، الإدراج، التجويد، وقد بينت قي ثنايا البحث وجه هذه العلاقة من أجل التميز بين المصطلحات وبيان ما يربط بينها، ومنهج النقاد في ذلك.

وفى الختام أرجو أن أكون قد وُفقت في دراسة هذه المسألة ذات الصلة القوية بعلم النقد، وأسأله تعالى أن يقينا عثرات اللسان والقلم، وأن ييسر لنا المزيد من توفيقه، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، طبعة حيدر آباد الدكن، طبعة ٢ مصورة، ص: ١١٨.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن، البابي الحلبي، ط١، ص:٨٩.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ج٣/١٠٨، مادة جدد.

(٤) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، تحقيق المدخلي، ط١، ج٢/٧١٤، السخاوي، فتح المغيث، ط١، ج١/٢١٢، وانظر: الإلزامات والتتبع للدار قطني، تحقيق الوادعي، ط٢، ص:٢٩٥.

(٥) البيهقي، السنن الكبرى، ط حيدر آباد، كتاب الصلاة، باب من جعل قبل صلاة المغرب ركعتين ج٢/٤٧٤.

(٦) الحاكم، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق: ١١٨.

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، تحقيق عادل أحمد وآخر، ج٢/٤٤٣-٤٤٤.

(٨) الدار قطني، الإلزامات والتتبع، تحقي الوادعي، ط٢، ص: ٣٦٣.

(٩) ابن أبي حاتم، العلل، دار المعرفة، بيروت، ط بدون، ج٢/٣٦٣.

(١٠) ابن حجر، هدي الساري، طبعة بولاق، الأولى، مصورة - دار إحياء التراث،ج١/٣٥٣.

(١١) ابن رجب، شرح العلل، تحقيق نور الدين العتر، ط١، ج٢/٧٢٥.

(١٢) ابن عدي، الكامل، ج٦/٢٣٢، والحديث في موطأ مالك بن أنس، تحقيق عبد الباقي، ج٢/٢٣٢.

(١٣) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الشعر، رقم ٥،ج٢/٩٤٨ بدون ذكر عطاء بن يسار، فلعله في أحد نسخ الموطأ.

(١٤) البخاري، الأدب المفرد، ج١/٢٢٧، الطبراني في المعجم الكبير، (مجمع الزاوائد، ج٨/١٦٢.

(١٥) البيهقي، السنن الكبرى، ٦/٢٨٣، ابن رجب، شرح العلل، ح٢/٧٢٨.

(١٦) الدار قطني، السنن، ١/٢٩١، الطحاوي، شرح معاني الآثار، ١/٢٢٤، البيهقي، السنن الكبرى، ٢/٨١.

(١٧) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، ط١،ج١/١٥٦.

(١٨) ابن رجب، شرح العلل، ح٢/٧٢٩.

(١٩) الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق البجاوي، دار المعرفة، ط بدون، ج٢/٣٩٨.

(٢٠) أخرجه من الطريق المذكور: ابن عدي في الكامل تحقيق عادل أحمد، ط١، ج٥/٤٢٥، وأخرجه البغوي في شرح السنة ج١١/٣٨٨، تحقيق الأرناؤوط، من طريق يزيد الرقاشي عن أنس، وهو ضعيف.

(٢١) ابن عدي، الكامل، ج١/٢٠١.

(٢٢) المرجع السابق، ج٥/٤٢٥، ورواية أبي قتادة أخرجها مسلم في صحيحه: في كتاب المساجد، باب قضاء الفائتة، رقم٦٨١، والترمذي رقم ١٨٩٥، وابن ماجه، رقم ٣٤٣٤.

(٢٣) ابن رجب، شرح العلل، ج٢/٥٠٢-٥٠٣.

(٢٤) ابن رجب، المرجع السابق ، ج٢/٥٠٣.

(٢٥) المرجع السابق، ج٢/٧١٨.

(٢٦) النسائي، في عمل اليوم والليلة، كما في تحفة الأشراف للمزي ج٣/٩٠٨.

(٢٧) ابن رجب، شرح العلل، ج٢/٧١٩.

(٢٨) ابن ماجه، السنن، كتاب الوصايا، رقم ٩٠٠-٩٠١، وأبو داود في السنن، ج٤/٣٣٩.

(٢٩) ابن رجب، شرح العلل، ج٢/٦٣٢.

(٣٠) ابن رجب، المرجع السابق، ح٢/٥٨٢-٥٨٣.

(٣١) ابن حجر، الإصابة، ج٢/٢٦٧.

(٣٢) ابن حبان، كتاب المجروحين، ج٢/٢٣١.

(٣٣) ابن أبي حاتم، العلل،ج ٢ /١٩٣.

(٣٤) يعني لم يقل حدثنا أو أخبرنا أو نحو ذلك مما هو صريح في السماع لأن ابن جريج مدلس.

(٣٥) ابن أبي حاتم، العلل، ج٢/١٩٥.

(٣٦) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٣/٤١٨.

(٣٧) انظر:الوهم في روايات مختلفي الأمصار، د.عبد الكريم وريكات، أضواء السلف، الرياض، ط١، ص:٥٠٠.

(٣٨) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٨٠.

(٣٩) المرجع السابق، ج١/٣١١.

(٤٠) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ١١٤.

(٤١) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار، ج ٤/٢٠٧٥ رقم:٤١.

(٤٢) الدار قطني، الالزامات والتتبع، مرجع سابق، ص:٣٦٣.

(٤٣) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٢٧.

(٤٤) ابن أبي حاتم، العلل، ج٢/١٠٩.

(٤٥) ابن عدي، الكامل، مرجع سابق، ج٧/٤٦٤.

(٤٦) ابن حجر، الإصابة، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة، ج٦/٥٤٦.

(٤٧) ابن أبي حاتم، العلل، ج٢/٢٤.

(٤٨) ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ص:١٢٥.

(٤٩) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، ج٥/٣١٢، رقم: ٥٠٧٠.

(٥٠) النسائي، عمل اليوم والليلة:٣٨٦.

(٥١) مقبل بن هادي الوادعي، أحاديث معلة ظاهرها الصحة، دار الآثار، اليمن، ط٢، ص: ٧٠.

(٥٢) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق قلعجي، ط١، ج١/٣٩.

(٥٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، طبعة حيدر آباد، مصورة، ج٨/٣١، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٣/٦٦٣.

(٥٤) ابن حبان، كتاب المجروحين، تحقيق محمود زايد، دار الوعي-حلب، ط٢، ج١/٢٤٦.

(٥٥) ابن حبان، المرجع السابق، ج١/٣٦٨.

(٥٦) ابن حبان في صحيحه، (موارد الظمئان: ٥٨٦)، مستدرك الحاكم، ج١/٥٧٩.

(٥٧) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/ ٧٤، ج٢/١٦٥.

(٥٨) الترمذي، العلل الكبير، كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، ٢/٤٢٦.

(٥٩) الترمذي، الجامع، كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، ج٢/٤٢٦.

(٦٠) البيهقي، السنن الكبرى، طبعة حيدر أباد الدكن، مصورة، ج٨/٢٣.

(٦١) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ط ١، حديث رقم ٦٢٥.

(٦٢) ابن حجر، فتح الباري، كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، ج٢/٣٦٠.

(٦٣) ابن حبان / كتاب المجروحين، مرجع سابق ج/١٢٤.

(٦٤) الترمذي، العلل الكبير، ج٢/٥٧٧.

(٦٥) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٤٦٣.

(٦٦) الترمذي، العلل الكبير، ج٢/٦٨٦.

(٦٧) الدارقطني، العلل، ج٤/٣٠٩-٣١٠.

(٦٨) ابن حبان، كتاب المجروحين، ج١/٢٨٠.

(٦٩) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٢٩١ رقم ٨٦٩.

(٧٠) ابن عدي، الكامل، ج٤/٧٨.

(٧١) مسند الحميدي،تحقيق الأعظمي، ط١، ج٢/ ٣٧٩، صحيح البخاري، كتاب الصيد، باب لحوم الحمر الإنسية ج٤/٢٣٠.

(٧٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج٩/٣٢٠، رقم ١٩٢٤.

(٧٣) صحيح البخاري، كتاب الصيد والذبائح، باب لحوم الحمر الإنسية، ج٤/٢٣٠.

(٧٤) النسائي، السنن الصغرى، ج٧ /٨٠-٨١، كتاب تحريم الدم.

(٧٥) المزي، تحفة الأشراف، ترجمة أوس بن أوس.

(٧٦) البزار، (كشف الأستار عن زوائد البزار)، ج١/١٥.

(٧٧) الحاكم، المستدرك، ج٤/٢٢٨.

(٧٨) النسائي، السنن الكبرى، ج٩/٥٨١.

(٧٩) مسند أحمد، ج٦/١٣٨.

(٨٠) الترمذي، الجامع، الدعوات، ما يقول إذا خرج من بيته، ج٥/١١٤، العلل الكبير، باب ٤٠٧، ج٢/٩١٠.

(٨١) ابن حبان، (موارد الظمئان إلى زوائد ابن حبان: ٥٩٠)، وقد جاءت الرواية في الإحسان ج٣/١٠٤، رقم٨٢٢ بدون صيغة التحديث كما في المصادر الأخرى، ويحمل هذا على أن الذي سلك الجادة هو الناسخ للموارد.

(٨٢) سنن أبي داود كتاب الأدب، باب ما يقول إذا خرج من بيته، ج٥/٣٢٨، رقم:٥٠٩٥.

(٨٣) هامش الإحسان في تفريب صحيح ابن حيان، ج٣/١٠٤،نقلا عن الحافظ ابن حجر.

(٨٤) ابن أبي حاتم، المراسيل:١٩٦.

(٨٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٨٦) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة إذا السماء انشقت، ج٦/٨١.

(٨٧) ابن حجر، فتح الباري، كتاب التفسير، سورة إذا السماء انشقت، ج٨/٥٦٦.

(٨٨) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب لا يفرق بين اثنين، ج١/٢١٨، وباب الدهن للجمعة ٢١٣/١.

(٨٩) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، مرجع سابق، :٢٠٦.

(٩٠) صحيح ابن خزيمة، كتاب الجمعة.

(٩١) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٢٥٥.

(٩٢) المرجع السابق، ج٢/٤١٠.

(٩٣) ابن الصلاح، علوم الحديث،تحقيق العتر، دار الفكر،١٩٨٦ ص:٤٨٣، ابن كثير، مختصر علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط٤، ص:١٧١، العلائي، جامع التحصيل، ١٤٦، ابن حجر، شرح نخبة الفكر، تحقيق صلاح عويضة، ط١، ص:٨٦، رسالة: المزيد في متصل الأسانيد، إعداد الباحثة سميرة محمد عمرو، بإشرافنا. مخطوطة.

(٩٤) العلائي، جامع التحصيل،ص: ١٢٥-١٢٦.

(٩٥) ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٤٣٩.

(٩٦) الترمذي، العلل الكبير،ج١/٨٠.

(٩٧) العلائي، جامع التحصيل،:١٢٩، وانظر، تدريب الراوي للسيوطي،:٣٩٢.

(٩٨) الترمذي الجامع، كتاب الصلاة، باب ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل ج٢/٥٠٢ رقم: ٦٠٥، والنسائي في الكبرى، ج١/١٠٧، صحيح ابن خزيمة ج٤/٤٥.

(٩٩) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، ج٦/٢٢٣، علل ابن أبي حاتم، ج١/٢٤.

(١٠٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣/١٣٨، ابن أبي حاتم، العلل، ج١/٢٤.

(١٠١) العلائي، جامع التحصيل،:١٣١-١٣٢.

(١٠٢) ابن أبي حاتم، العلل ج١/٢٦.

(١٠٣) ابن أبي حاتم، المرجع السابق، ج١/١١٤.

(١٠٤) ابن أبي حاتم، المرجع السابق، ج٢/٢٧٣.

(١٠٥) مسند أحمد ٤/٣١٨، رقم ١٨٨٩٠، صحيح ابن حبان، ٥/ ١٧٠ رقم ١٨٦٠.

(١٠٦) الخطيب البغدادي، الفصل للوصل..، ج١/٤٣٩.

(١٠٧) العراقي، التبصرة والتذكرة، ج١/٢٥٤.

(١٠٨) الخطيب، الفصل للوصل، ج١/٢٥٤.